

### عمليات العولمة في الشرق الأوسط: تغلغل قطاعات الصناعة، الخدمات، التجارة والاتصالات

"العولمة" – هي حركة تدفق المنتجات، والأفراد (الهجرة)، ورؤوس الأموال، والمعرفة والتقنيات الحديثة عبر الحدود الوطنية بوتيرة متسارعة ودون عوائق، مما يؤدي إلى تشكّل مجتمع دولي واسع يتكامل ويعمل كسوق موحدة.

وإذا كانت العلاقات الاقتصادية بين الدول في الماضي تقتصر أساساً على نقل البضائع وتبادلها التجاري التقليدي، فإن العولمة اليوم تركز على الانتقال الحر والسلس لرؤوس الأموال، والتقنية، والمعرفة، والأفراد بين مختلف البلدان بأقل قدر ممكن من القيود.

على سبيل المثال: عمليات تحويل الأموال اللحظية التي تجري حول العالم بنقرة زر، واستثمارات الشركات والهيئات الاقتصادية والأفراد في شتى بقاع الأرض (بمعزل عن الحدود الجغرافية)، والشراكات في خطوط الإنتاج المشترك، وتبادل المعلومات المتقدمة بين شركات من دول متعددة (كما برهنت على ذلك صناعات الهاي-تك المتقدمة كثيفة المعرفة، ومثال ذلك: حيفا).

يُضاف إلى ذلك انتقال الأيدي العاملة وتدفق القوى البشرية من دولة إلى أخرى وفقاً لمتطلبات سوق العمل (لا سيما من الدول النامية إلى الدول المتقدمة)، ووصول العمالة منخفضة التكلفة، فضلاً عن انتشار الشركات متعددة الجنسيات التي تمتلك فروعاً ومقرات عابرة للقارات، وبطبيعة الحال تدفق ونقل البضائع والسلع على نطاق كوكبي شامل وغير مسبوق تاريخياً.

### الشروط الأساسية لتمكين العولمة

لكي تتحقق العولمة وتنظم العلاقات الاقتصادية المتكاملة والشاملة بين معظم دول العالم، لا بد من توفر شرطين جوهريين:

• أ. بنية اتصالات سريعة وحرّة ومفتوحة: شبكات اتصال هاتفية، وبالأخص بنية تحتية رقمية لشبكة الإنترنت تتيح تواصلًا فوريًا ومباشراً بين مختلف أرجاء العالم (مثل عقد الاجتماعات المرئية والمؤتمرات عن بُعد).

• ب. وسائل نقل ومواصلات فعالة واقتصادية وسريعة تربط بين الدول: شبكة طرق برية وسريعة وخطوط سكك حديدية تربط الدول ببعضها، وموانئ بحرية حديثة ومتطورة تسمح بتفريغ و شحن البضائع وسفن الحاويات الضخمة بسرعة عبر آلاف الكيلومترات، وموانئ جوية (مطارات) عصرية ومتقدمة تسهّل حركة رجال الأعمال والخبراء بكفاءة عالية.

علاوة على ذلك، فإن أي دولة تطمح لأن تكون جزءاً فاعلاً من منظومة العولمة ينبغي لها أن تنتهج سياسة تجارية متوافقة مع الدول الأخرى، تقوم على خفض الرسوم الجمركية، وبناء علاقات سياسية مستقرة وجيدة، وإبداء انفتاح واسع على الثقافات العالمية الأخرى (الاندماج في مفهوم "القرية العالمية").

وتتجلى العولمة في العديد من القطاعات الاقتصادية: من خلال حركة السلع في مجالي الزراعة والصناعة، والتحالفات المشتركة بين الشركات، وتوسع خدمات كبرى الشركات العالمية في مجالات الإعلان، والتأمين، والمحاماة، ووكالات السياحة، ووسائل الإعلام والاتصال، والاستثمارات الصادرة عن الهيئات الدولية في مختلف الدول، وبالتأكيد الارتفاع الملحوظ في أحجام التجارة العالمية.

(يُشار إلى أن الدول ذات التعاون والاندماج الكامل هي تلك التي فتحت أسواقها تماماً أمام المنافسة الحرة، وأتاحت العبور السلس للبضائع، والأفراد، والمعرفة، ورؤوس الأموال، والتقنيات الحديثة، ونموذج ذلك دول الاتحاد الأوروبي ودول أمريكا الشمالية).

## هل دول الشرق الأوسط شريكة في الاقتصاد العالمي؟

في واقع الأمر، لا يمتلك سوى جزء محدود من دول الشرق الأوسط بنية تحتية متطورة للاتصالات والمواصلات، وهو ما يشكل عقبة حقيقية تعرقل مسار العولمة. كما تبرز صعوبات أمام بعض دول المنطقة في تحقيق التعاون والتكامل في مجال النقل والمواصلات نتيجة للحدود والنزاعات السياسية، الأمر الذي يجعل الاندماج في الاقتصاد العالمي مسألة بالغة التعقيد.

ينقسم الشرق الأوسط اقتصادياً إلى ثلاث مجموعات رئيسية من الدول:

- 1. دول نامية: مثل مصر، وسوريا، والأردن.
- 2. دول النفط: مثل دول الخليج العربي والمملكة العربية السعودية.
- 3. دول ذات اقتصاد متقدم: مثل إسرائيل.

تتميز التجارة الخارجية لبعض دول المنطقة بكونها مقلصة ومحدودة بالمقارنة مع دولة إسرائيل ودول النفط، وهو ما يعكس تدني حجم الاستيراد والتصدير في معظم تلك البلدان؛ إذ تعتمد الدول النامية على استيراد السلع الغذائية، والمنتجات الوسيطة اللازمة للصناعة، والسيارات، بينما تقتصر صادراتها على المنتجات الزراعية والغذائية ومنتجات الغزل والنسيج والألبسة. وفي المقابل، تستورد السعودية ودول النفط الأخرى مختلف الاحتياجات والبضائع وتعتمد في المقابل على تصدير النفط ومشتقاته. أما دولة إسرائيل فتستورد الأغذية والمواد الخام والمنتجات الصناعية المتنوعة، وتصدر الصناعات الأمنية والأسلحة والتقنيات المتقدمة.

وبناءً على ذلك، فإن الإجابة عن مدى اندماج الشرق الأوسط في مسار العولمة هي إجابة مركبة ومتشعبة، ولا يمكن حسمها بـ "نعم" أو "لا" بصورة قطعية.

دولة إسرائيل – مندمجة في الاقتصاد العالمي: تنشط الشركات الإسرائيلية في إطار شراكات وتعاون استراتيجي وثيق مع شركات عالمية كبرى في مجالات الحوسبة والبرمجيات، والاتصالات، والصناعات الدوائية، والشركات المزودة للخدمات والتقنيات المالية (الفينتك). كما دشنت شركات متعددة الجنسيات فروعاً ومصانع لها داخل إسرائيل، وتوجه رواد الأعمال والمبتكرون الإسرائيليون نحو المنافسة في الأسواق العالمية، تزامناً مع استقدام العمالة الأجنبية واندماجها في سوق العمل المحلي، ونشاط العديد من الإسرائيليين العاملين في الخارج.

دول النفط – جزء لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي: تضطلع هذه الدول بدور حيوي في إمداد أسواق العالم بالنفط والطاقة، وتستورد في الوقت ذاته سلعاً وبضائع استهلاكية وصناعية واسعة ومتنوعة من مختلف القارات. كما توظف عوائدها ورؤوس أموالها الضخمة في استثمارات كبرى في دول أجنبية وشركات متعددة الجنسيات، وتستقطب أعداداً غفيرة من العمالة والكوادر الوافدة، وتعمل على تطوير مطاراتها لتغزو مراكز ترانزيت وموانئ جوية دولية تربط أوروبا بالشرق الأقصى.

دول نامية: تضم كلاً من مصر، وسوريا، والأردن، وتركيا (التي يُعد وضعها الاقتصادي هو الأفضل بين هذه المجموعة). تسعى هذه البلدان إلى الانخراط في الاقتصاد المعولم من خلال مبادرات مثل التعاون بين الشركات التركية ونظيراتها الأوروبية، وتجميع صناعات السيارات في مصر، ومصانع النسيج المشتركة في الأردن (مثل مصنع "دلنا" الإسرائيلي في الأردن)، فضلاً عن تواجد عمالة مهاجرة من هذه البلدان في دول شتى. وتُعد الدول النامية الحلقة الأضعف في هيكل الاقتصاد الدولي؛ إذ لا تملك القدرة على صياغة أو فرض قواعد السوق العالمية، وعليه يمكن القول إن اندماجها في العولمة يظل اندماجاً جزئياً ومحدوداً للغاية. ويعود ذلك إلى جملة من التحديات والعقبات: كافتقارها للبنى التحتية الملائمة في المواصلات والاتصالات، وندرة الكوادر البشرية المؤهلة التي

تدعم قيام صناعات متقدمة ومعرفية، وحالات عدم الاستقرار السياسي التي تنفّر الاستثمارات الدولية. يضاف إلى ذلك في بعض البلدان (كسوريا) غياب الانفتاح نحو التحديث والتكنولوجيا المعاصرة، وتفشي الفساد في المنظومة السياسية، ومقاومة البيئات الاجتماعية التقليدية والمحافظة للثقافة الغربية الاستهلاكية (المعروفة بـ "ثقافة ماك دونالدز")، الأمر الذي يبقيها خارج دائرة الاندماج في الاقتصاد المعولم.

### أمثلة على مجالات العولمة ومظاهر تغلغلها في مختلف قطاعات دول الشرق الأوسط:

- فروع الصناعة (القطاع الثانوي): الدخول في مجالات وتخصصات صناعية حديثة، والمشاركة في خطوط إنتاج صناعية دولية مشتركة، واستقطاب هجرة الأيدي العاملة.
- فروع تقديم الخدمات (القطاع الثالثي): الارتقاء بمستوى خدمات النقل وشحن السلع وتنقل الأفراد، وتركيز الخدمات الحيوية وتطوير كفاءتها في الحواضر والمدن الكبرى، مثل الخدمات الحكومية والمعاملات المصرفية.
- فروع التجارة (القطاع الثالثي): تنامي وتيرة التجارة الخارجية عبر تصدير المواد الخام الأساسية، واستيراد السلع المصنعة والمنتجات النهائية.
- فروع الاتصالات (القطاع الثالثي): الاعتماد المتزايد على قنوات ووسائل الاتصال الحديثة (شبكة الإنترنت) لتيسير التحويلات المالية والخدمات البنكية الرقمية على سبيل المثال.

### كيف تؤثر العولمة على الدول والمجتمعات؟

- النهوض بالمستوى الاقتصادي العام للدولة.
- ارتفاع مستويات الاستهلاك الفردي والعام على صعيد الدولة ككل.
- تنوع ووفرة السلع الاستهلاكية ومختلف الخدمات المتاحة للمواطنين.
- إحداث تحولات في النسيج الاجتماعي: مثل طبيعة الروابط والمبنى الأسري، ومكانة المرأة وحضورها في المجتمع، ومستويات التعليم والثقافة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الآثار والمظاهر المترتبة على مسار العولمة قد تحمل جوانب إيجابية، لكنها قد تنطوي في الوقت نفسه على تداعيات سلبية. فمن جهة، قد يؤدي التدخل الأجنبي ونفوذ الشركات متعددة الجنسيات إلى إضعاف الاقتصاد الوطني أو التأثير على القرار السياسي والسيادي للدولة؛ كما أن الانفتاح الواسع لوسائل الاتصال الرقمية وشبكة الإنترنت يلقي بظلاله المباشرة على المجتمع عبر تعريضه لأنماط معيشية مغايرة للتقاليد المحلية (ما يُعرف بظاهرة "الأمركة")، بما قد يمس بالهوية الثقافية الأصيلة أو يغير معالمها. يضاف إلى ذلك الآثار الناجمة عن وفود العمالة المهاجرة وما قد يرتبط بها من تحديات اجتماعية أو مساس بأنماط الحياة المستقرة، إلى غير ذلك من التأثيرات.